الأمم المتحدة

EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
LIMITED
UNEP/OzL.Pro/ExCom/41/60
23 November 2003
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتمـــــاع الحادي و الأربعـــــون
مونتريال، **17-19** كانون الأول / ديسمبر **2003**

مقترح مشروع: سوريا

تتناول هذه الوثيقة ملاحظات أمانة الصندوق وتوصيتها بشأن اقتراح المشروع التالي:

غاز التبخير

- الإزالة التدريجية لبروميد الميثيل في تخزين الحبوب (الشريحة الثانية) منظمة الأمم للتنمية الصناعية

ورقة تقييم المشروع

سوريا

القطاع: غاز التبخير إستعمال المادة المستنفدة للأوزون في القطاع (2002): 152.7 أطنان من معامل استنفاد الأوزون

عتبات جدوى التكاليف في القطاع الفرعي: غير متوافرة

عنوان المشروع

أ) الإزالة التدريجية لبروميد الميثيل في تخزين الحبوب (الشريحة الثانية)

بيانات المشروع	**غاز التبخير** **بروميد الميثيل**
إستهلاك المنشأة (بأطنان من معامل إستنفاد الأوزون)	
وقع المشروع (بأطنان من معامل إستنفاد الأوزون)	6
مدة المشروع (بالأشهر)	12
المبلغ الأساسي المطلوب (بالدولار الأمريكي)	351,725
تكلفة المشروع النهائية (بالدولار الأمريكي):	
تكلفة رأسمالية إضافية (أ)	
تكلفة طوارئ (ب)	
تكلفة التشغيل الإضافية (ج)	
تكاليف المشروع الإجمالية (أ+ب+ج)	351,725
الملكية المحلية (%)	100%
عنصر الصادرات (%)	0%
المبلغ المطلوب (بالدولار الأمريكي)	351,725
جدوى التكاليف (دولار أمريكي/كلغ.)	
تأكيد تمويل الجهة النظيرة؟	
الوكالة الوطنية المنسّقة	وزارة الدولة للشؤون البيئة
الوكالة المنفّذة	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
توصيات الأمانة	
المبلغ الموصى به (بالدولار الأمريكي)	
وقع المشروع (بأطنان من معامل إستنفاد الأوزون)	
جدوى التكاليف (بالدولار الأمريكي/كلغ)	
تكلفة مساندة الوكالة المنفّذة (بالدولار الأمريكي)	
التكاليف الإجمالية للصندوق المتعدد الأطراف (بالدولار الأمريكي)	

ورقة تقييم مشروع (بروميد الميثيل) الخاصة بسوريا

1. وافقت اللجنة التنفيذية في اجتماعها الرابع والثلاثين مبدئيا على مبلغ وقدره 1,084,139 دولار أمريكي (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) بوصفها مجموع الأموال التي ستتاح لسوريا لإتمام الإزالة التدريجية الكاملة لبروميد الميثيل. في الاجتماع نفسه، وافقت اللجنة التنفيذية على الشريحة الأولى من المشروع (300,000 دولار أمريكي) لإتمام الإزالة التدريجية لما مجموعه 5 أطنان من معامل استنفاد الأوزون، مع حلول نهاية العام 2002.

2. وفقا للمعلومات الواردة في التقرير المرحلي، تم تنفيذ الأنشطة التالية في سوريا:

(أ) تألفت لجنة فنية (ممثلون عن GCSAR، كلية الزراعة في جامعة دمشق، GECPT، ووحدة الأوزون) لوضع خطط التنفيذ وأنشطة المتابعة. عقدت اللجنة أربعة اجتماعات حيث أعطيت الموافقة على خطة العمل العامة والتوافق على حلقة التدريب الأولى ومواد التدريب. كذلك، جرى إعداد منشورتين تقنيتين، أحدهما حول مبيدات تخزين الحبوب ومبيدات التخزين الأساسية في سوريا، والثانية عن التعريف ببروميد الميثيل والفوسفين.

(ب) زارت اللجنة الفنية مرافق تخزين الحبوب في محافظة حماه، مكان تنظيم الدرس التدريبي الأول. سوف تنظم حلقات إضافية للمعنيين بغية إدخال وسائل وتقنيات التخزين الجديدة والتوعية لدعم البرنامج التدريبي وتطبيقه. يتخلل الدرس التدريبي عرض بالفيديو لتفسير تطبيق الإجراءات الجديدة للتبخير بالفوسفين؛ و

(ج) تابع 32 فنيا برنامجا تدريبيا في منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر 2003.

3. أفادت حكومة سوريا بموجب المادة 7 عن استهلاك لبروميد الميثيل بلغ 165.1 طن من معامل استنفاد الأوزون و 152.7 أطنان من معامل استنفاد الأوزون للعامين 2001 و 2002 على التوالي.

4. يبلغ استهلاك بروميد الميثيل للعام 2002 وفقا لأمانة الأوزون حوالى 12 طنا من معامل استنفاد الأوزون ما دون استهلاك بروميد الميثيل للعام 2001. تعتبر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن الأنشطة المتعلقة بالإزالة التدريجية لبروميد الميثيل في سوريا، لا سيما رفع مستوى التوعية، قد أدت إلى انخفاض بلغ مجموعه 12.4 أطنان من معامل استنفاد الأوزون من العام 2001 ولغاية العام 2002.

5. قدمت حكومة سوريا طلب تمويل لتنفيذ المرحلة الثانية من المشروع. تطلب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية 300,000 دولار أمريكي لإتمام الإزالة التدريجية لكمية إضافية تبلغ 29.8 أطنان من معامل استنفاد الأوزون، بروميد الميثيل.

ملاحظات الأمانة وتوصيتها

الملاحظات

6. وفقا للاتفاقية بين حكومة سوريا واللجنة التنفيذية (الاجتماع 34) التزمت الحكومة، من جملة أمور، "خفضا وطنيا دائما في إجمالي استهلاك الاستعمالات المراقبة من بروميد الميثيل لما لا يزيد عن المستويات التالية خلال فترة 12-شهرا على مدى السنوات المدرجة أدناه:

2001 113.0 طن من معامل استنفاد الأوزون (لا خفض)

2002 108 أطنان من معامل استنفاد الأوزون (خفض 5 أطنان من معامل استنفاد الأوزون)

2003 78.2 طن من معامل استنفاد الأوزون (خفض 29.8 طن من معامل استنفاد الأوزون)

2004 43.4 أطنان من معامل استنفاد الأوزون (خفض 34.8 أطنان من معامل استنفاد الأوزون)

2005 8.0 طن من معامل استنفاد الأوزون (خفض 35.4 أطنان من معامل استنفاد الأوزون)"

7. مع ذلك، أحاطت الأمانة علما بأن بيانات الاستهلاك التي بلغت بها سوريا عن العامين 2001 و 2002 تتجاوز المستوى الأقصى في الاتفاقية.

8. في هذا الصدد، أبلغت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الأمانة أن سوريا قد أبلغت باستهلاك لبروميد الميثيل يتعدى ما ورد في وثيقة المشروع بما أن مكتب الأوزون قد تبين استهلاكا إضافيا في بروميد الميثيل في قطاع تبخير التربة، لم تكن الجمارك قد سجلته. وقد طرحت حكومة ألمانيا على الاجتماع الخامس والثلاثين مشروع تعاون ثنائي إضافي لإتمام الإزالة التدريجية لكمية إضافية تبلغ 114 طنا من معامل استنفاد الأوزون، بروميد الميثيل مستعملة كغاز لتبخير التربة. في ذلك الاجتماع، أشارت الأمانة إلى أن وجود استهلاك إضافي (مثلا 114 طنا من معامل استنفاد الأوزون) غير متسق والاتفاقية القائمة، والبيانات المتاحة سابقا لدى الأمانة وتلك المبلغ بها بموجب المادة 7 (72.0، 89.2، و 112.3 أطنان من معامل استنفاد الأوزون في الأعوام 1998 و 1999 و 2000 على التوالي). ووفقا لما نص عليه المقرر 18/34 بشأن عدم اتساق البيانات، لم يطرح المشروع على اللجنة التنفيذية إنما أُدرج على قائمة المشاريع التي يشوبها عدم اتساق في بياناتها. خلال الاجتماع، أفاد ممثل ألمانيا بسحب المشروع، بانتظار توضيح التناقض في البيانات.

9. كذلك قالت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن حكومة سوريا قد أكدت أنها لن تطلب أي تمويل إضافي لإتمام الإزالة التدريجية للمستوى الأعلى المبلغ به بشأن استهلاك بروميد الميثيل في تبخير التربة.

10. استنادا إلى التقرير المرحلي الذي طرحته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، كانت الأمانة عاجزة عن تأكيد ما إذا كانت الانخفاضات في استهلاك بروميد الميثيل التي بلغت بها حكومة سوريا بين العامين 2001 و 2002 ناجمة عن أنشطة المشروع التي تم تنفيذها حتى الآن.

التوصية

11. يطرح المشروع ليصار إلى النظر فيه بشكل فردي. قد ترغب اللجنة التنفيذية في النظر في ما إذا كانت ترغب في أن تنظر إلى التقرير المرحلي الذي قدمته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بعين الإيجاب وأن تعطي موافقتها على الطلب للشريحة الثانية على ضوء الاتفاقية بين حكومة سوريا واللجنة التنفيذية والاستهلاك الأخير الذي أبلغت عنه سوريا.